



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● مصر تتقدم ١٩ مركزاً بمؤشر التنمية البشرية ٢٠٢١ - ٢٠٢٢.

كشفت تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢ عن تقدم مصر ١٩ مركزاً في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢، مؤكداً أنها تأتي في المرتبة الـ ٩٧ من بين ١٩١ دولة، مقارنة بالمركز الـ (١١٦) لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ من بين (١٨٩) دولة، وذلك بقيمة مطلقة ٧٣١. مقارنة بـ ٧٠٧. عام ٢٠٢٠ وهو ارتفاع طفيف ولكن له دلالات متعددة على المستوى المطلق كما أن تقدمها في الترتيب العالمي له دلالات أخرى أكثر إيجابية على مستوى هذا التأثير مقارنة بدول العالم الأخرى وذلك عند التعمق في التقرير ودراسة مؤشرات الفرعية ومدى ارتباطها بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة SDG's.

● مؤسسة «فيتش» تتوقع زيادة مبيعات سوق الدواء المصرية إلى ٨٢,٣ مليار جنيه^١.

توقعت وكالة «فيتش سولوشنز» زيادة قيمة المبيعات في سوق الدواء المصرية خلال العام الحالي إلى ٨٢,٣ مليار جنيه (٥,١ مليار دولار) مقارنة بنحو ٧٧,٢ مليار جنيه (٤,٩ مليار دولار) في ٢٠٢١.

وتوقعت الوكالة زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية إلى ٣٧٤,٠ مليار جنيه (٢٣,٠ مليار دولار) في عام ٢٠٢٢، مقارنة بقيمة ٣٣٣,٩ مليارات (٢١,٣ مليار دولار) في ٢٠٢١، وبحسب تقديرات المؤسسة، بلغ إنفاق مصر على الرعاية الصحية ٣٣٣,٩ مليار جنيه (٢١,٣ مليار دولار) في عام ٢٠٢١، مرتفعاً من ٢٩٢,٦ مليار (١٨,٦ مليار دولار) في ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي بنسبة ١٢,٠% إلى ٣٧٤,٠ مليار (٢٣,٠ مليار دولار).

وتوقعت الوكالة ارتفاع حصة الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى ٥,٧% بحلول عام ٢٠٣١، بعد تسجيل ٥,٣% في عام ٢٠٢١، بشرط استمرار نظام الرعاية الصحية في تلقي الاستثمارات، ليصل نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة ٣٠٠,٩ دولار في ٢٠٢٦، و٤٧٦,٩ دولار في عام ٢٠٣١، مرتفعاً من ٢٠٤,٠ دولار في عام ٢٠٢١.

وتوقعت الوكالة أيضاً استغلال الحكومة المصرية قطاع الدواء، لتحسين أداء الاقتصاد المصري، في ظل الركود في السياحة خلال جائحة كورونا العالمية.

وأكدت إمكانية جذب استثمارات في قطاع الدواء، لكنه عدد مجموعة من النقاط تقلل من عوامل المنافسة مع الأسواق الناشئة أهمها، نظام التسعير الجبري للأدوية في مصر، وصعوبة دخول شركات جديدة للسوق بسبب ضبابية شروط الاستثمار رغم إقرار قانون جديد للاستثمار في مختلف القطاعات، إضافة إلى انتشار سوق مواز للأدوية المُقلدة بدون رقابة.

وافترضت الوكالة وجود عدة محفزات يمكن البناء عليها، أبرزها الزيادة السكانية الكبيرة، وتوسع الحكومة في استيراد لقاح كورونا، ما يسمح باستمرار عجلة الإنتاج في كل القطاعات، إضافة إلى تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل.

● منتدى مصر للتعاون الدولي: أفريقيا تحتاج ٣ تريليونات دولار في ٢٠٣٠ للعمل المناخي^٢.

أعلن جون - بول آدم، مدير قسم التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أبرز توصيات النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، وذلك خلال الحفل الختامي لمنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، في نسخته الثانية، واجتماع وزراء الاقتصاد والمالية والبيئة الأفارقة.

¹ <https://www.cairo24.com/1652078>

² <https://almaalnews.com/%d9%85%d8%a4%d8%b3%d8%b3%d8%a9-%d9%81%d9%8a%d8%aa%d8%b4-%d8%aa%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d9%85%d8%a8%d9%8a%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84/>

³ <https://www.youm7.com/story/2022/9/10/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-3-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%89/5901676>

- وأوضح أن النقاشات في المنتدى أسفرت عن حاجة الدول الأفريقية لتمويل يتناسب مع إجراءاتها لمواجهة ظاهرة التغير المناخي التي أثرت بالسلب على مواردها في ظل ضعف الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول القارة وتأثر اقتصاداتها بالأزمات المتتالية مثل جائحة كورونا وأزمة الغذاء وكذا الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن الحرب في أوكرانيا.
- وأفاد بأن القيمة التي تحتاجها أفريقيا لتمويل العمل المناخي لديها ستبلغ ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يستلزم من دولها وضع سياسات طوارئ لتوفير هذا التمويل والتغلب على مشكلات تخارج رؤوس الأموال وقلة الموارد المالية.
- وأشار إلى أن أفريقيا رغم أنها الأقل إسهاماً في أزمة المناخ إلا أنها الأكثر عرضة للاضرار الناتجة عنها والأقل نصيباً من التمويل العالمي للعمل المناخي بنسبة ٥,٥ بالمائة فقط تحصل عليها من مؤسسات التمويل الدولية.
- وأشار جون - بول آدم، إلى إن المنتدى ناقش أهمية التمويل الدولي لإجراءات التكيف والصمود في مواجهة التغير المناخي في أفريقيا، كما أكد المنتدى على ضرورة مناقشة ملف الخسائر والأضرار الناتجة عن هذه الظاهرة، وأهمية التمويل العادل لأنشطة المناخ في أفريقيا مع التركيز على حشد الأموال لإجراءات التكيف وبناء القدرات لدى الحكومات الأفريقية لتنفيذ مشروعات التكيف.
- وأوضح أن المنتدى يطالب الدول المتقدمة بالوفاء بتعهداتها الخاصة بتمويل العمل المناخي في الدول النامية وفي مقدمتها ١٠٠ مليار دولار تعهد بها مؤتمر الأطراف في كوبنهاجن لتمويل العمل المناخي في الدول النامية سنوياً، كما طالبهم بالوفاء بجميع تعهداتهم في هذا الصدد.
- وأكد أن حكومات الدول الأفريقية تعمل على الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمساهمات المحددة الوطنية، غير أن ضعف الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الموارد يعرقل مساعيها، موضحاً أن المنتدى أكد على أهمية تخفيض تكلفة الاقتراض الأخضر، كما يدعو المنتدى جميع الأطراف الفاعلة بالقيام بدورها في تمويل وتنفيذ العمل المناخي، وشدد كذلك على أهمية تفعيل آليات التمويل المبتكر والتمويل المختلط ومقايضة الديون وتعزيز مشاركة أفريقيا في السندات الخضراء والزرقاء.
- وأشار إلى أن المنتدى يطالب البنوك الدولية بتعزيز دورها في الدول الأكثر تضرراً من ظاهرة التغير المناخي، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بشكل أكبر في تمويل وتنفيذ مشروعات المناخ وخاصة مشروعات التكيف، وتيسير استخدام الدول الأفريقية لآليات تمويل مبتكرة لا تعتمد على الاستدانة.
- وأضاف أن المنتدى طالب بتعزيز استجابة الدول الأفريقية للتحديات المناخية، وتشجيع الحكومات على إنشاء منصات فعالة للتحويل مثل المنصة الوطنية لبرنامج "تُوَقي" التي أطلقتها مصر، والعمل على تطوير السياسات المتعلقة بالاستثمار والتمويل لتمهيد الطريق أمام مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين في العمل المناخي.
- وأفاد بأن المنتدى طالب وزارات المالية الأفريقية بالعمل على تعزيز مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في العمل التنموي والمناخي، كما أكد على أهمية إنشاء أسواق للكربون تتناسب مع أولويات وظروف اقتصادات الدول الأفريقية وتساهم بفاعلية في تمويل إجراءات التكيف في دول القارة، وضرورة تعزيز الأمن الغذائي من خلال مشروعات التخفيف والتكيف إلى جانب تفعيل الزراعة الذكية مناخياً.

• مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تخزين الطاقة من الأولويات لضمان المرونة والتوازن وتأمين الاحتياجات؛

- أشار "فرانشيسكو لكاميرا"، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" إلى إن تكنولوجيا التخزين ستكون من الأولويات في الفترة المقبلة لضمان المرونة والتوازن في نظام الطاقة المتجددة.
- أوضح أن الطاقة المتجددة متقطعة ومتغيرة، والترابط بين الشبكات في البلدان يجعل الشبكة أكثر مرونة وتوازناً للتخزين، وذكر أن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تتعاون مع الحكومة المصرية في دعم التحول للطاقة النظيفة، ومتابعة العديد من التوجهات لإنشاء مشروعات لتحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة ومشروعات إنتاج الهيدروجين والأمويا الخضراء، وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ستقدم تحليلاً وتقريراً متكاملًا في قمة المناخ بقمة شرم الشيخ بشأن ما يحدث في العالم للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.
- وأوضح أن الأزمة الاقتصادية الحالية أثبتت أن مصادر الطاقة المتجددة هي الأكثر مرونة وموثوقية، ولا بد أن تتخذ الحكومات قرارات استثمارية وإجراءات فورية لتعزيز الطاقة النظيفة وتخطي الأزمة.
- وأضاف أن دول العالم تحتاج إلى ٤,٧ تريليون دولار سنوياً لتحويل نظم الطاقة وتحفيز الاقتصاد، ويجب تشجيع حلول التمويل الأخضر والدعم المالي والاستثمار الاستراتيجي في تحول نظم الطاقة.
- وأشار إلى إن توليد الطاقة من المصادر المتجددة وتخزين الطاقة سيكون ركيزة أسواق الطاقة مستقبلاً، ولا بد من تطوير تقنيات التدفئة والتبريد العاملة على الطاقة المتجددة بالتوازي مع رفع كفاءة استخدام الطاقة.

أوضح أن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" لا تمنح المال لأي شخص، ولكن لديها مبادرة وهي منصة الاستثمار المناخي ومنصة تمويل مسرع انتقال الطاقة "إي تي إيه إف" لجلب استثمارات بقيمة ١,١ مليار دولار، وتسعى الوكالة لتسريع مسار الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات في أفريقيا، وما زال ١٠٠ مليون شخص في أفريقيا لا يمكنهم الوصول إلى خدمة الطاقة الأساسية، وتأمل الوكالة في حل هذه المعضلة في السنوات المقبلة.

• **الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، أولويات للعمل المناخي أهمها المياه والغذاء والطاقة.**

أكد الدكتور محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27، إنه كرائد للمناخ وضع أولويات للعمل المناخي يحوز فيها محور المياه والغذاء والطاقة اهتماماً بالغاً.

وأضاف أن الأولويات هما:

١- الأولوية الأولى: من المهم تبني توجه شامل يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجتمعة بما فيها أهداف المناخ، بما يحقق حصول الأفراد على الغذاء والمياه والطاقة بشكل منصف وعادل، ويركز على تحقيق التنمية على المستوى الاجتماعي والبيئي والاقتصادي على حد سواء، موضحاً أن تبني هذا النهج أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٢- الأولوية الثانية للعمل المناخي هي: التنفيذ، موضحاً أن مؤتمر شرم الشيخ سيكون مؤتمراً للعمل الفعلي وليس لمزيد من التعهدات والوعود.

٣- الأولوية الثالثة: هي تعزيز البعد الإقليمي للعمل المناخي، مشيراً إلى مبادرة المنتديات الإقليمية الخمسة الكبرى لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، موضحاً أن هذه المنتديات شهدت عرض عدداً من المشروعات لمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ سواء في مجال التخفيف من الانبعاثات أو في مجال التكيف في عدد من القطاعات الاقتصادية مختلفة.

٤- الأولوية الرابعة: هي تعزيز البعد المحلي، وأشار في هذا السياق إلى المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية التي أطلقتها مصر مؤخراً، والتي يتنافس فيها كل الأطراف الفاعلة محلياً على مستوى جميع المحافظات لتقديم عدد من المشروعات التي تستوفي المعايير البيئية، بحيث يتم التوصل في النهاية إلى ١٨ مشروعاً سيتم عرضها في مؤتمر شرم الشيخ وسيكون من بينها مشروعات متعلقة بالغذاء والمياه والطاقة.

٥- وأفاد الدكتور / محمود محيي الدين، أن الأولوية الخامسة للعمل المناخي هي: التمويل، مشيراً إلى أن مؤتمر شرم الشيخ يعطى أولوية لحشد التمويل والاستثمارات لمشروعات البيئة والمناخ، كما سيدفع نحو تنفيذ التعهدات السابقة بشأن تمويل مشروعات المناخ في الدول النامية مثل تعهد مؤتمر الأطراف في كوبنهاجن بمئة مليار دولار.

وأضاف أن ذلك بجانب تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتفعيل آليات التمويل المبتكر، والتمسك بأن يتم تمويل العمل المناخي عن طريق الاستثمار دون إضافة المزيد من الديون على كاهل الدول النامية والأسواق الناشئة، وإقامة سوق للكربون يتماشى مع معايير وظروف اقتصادات الدول النامية، وربط الموازنات العامة للدول بالعمل التنموي والمناخي.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تحسن وضع مصر في تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٢١-٢٠٢٢ يعزز استكمال خطط التنمية^٦.

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن مصر قد تقدمت بنحو ١٩ مركز في مؤشر التنمية البشرية، وذلك ضمن تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في حدث عالمي.
- وأكدت أن هذا التقدم يعد انعكاساً واضحاً لخطط التنمية التي تنفذها الدولة المصرية خلال السنوات الماضية ونتيجة طبيعية لما تحقق من مشروعات قومية ومبادرات رئاسية في كافة المجالات وخصوصاً مجالات الصحة والتعليم.
- أضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن مصر وصلت إلى المركز (٩٧) في مقابل المركز (١١٦) في تقرير عام ٢٠٢٠، بالرغم من تراجع قيمة المؤشر عالمياً لعامين متتاليين، كما أوضحت أن تصنيف مصر قد ارتفع في المؤشر وانضمت لمجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بدلاً من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، مشيرة إلى أن ارتفاع ترتيب مصر في المؤشر يرجع إلى تحسن أدائها في مؤشرات بعدي المعرفة (الهدف الأممي الرابع: التعليم الجيد)، والمستوى المعيشي اللائق (الهدف الأممي الثامن: النمو الاقتصادي والعمل اللائق).
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى أن ترتيب مصر شهد في مؤشر التنمية البشرية تحسناً إيجابياً خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠٢١)، موضحة أن المتوسط السنوي لنمو مؤشر التنمية البشرية في مصر يقدر بقيمة ٠,٧٣% خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢١، وهو ما يمثل ارتفاعاً عن العشر سنوات السابقة (٢٠٠٠-٢٠١٠) والذي قدر بقيمة ٠,٦٤%.
- وأكدت أن هذا التقدم الذي احرزته مصر بشهادة أممية مستقلة ووفق اليات ومنهجية عالمية يؤكد أننا نسير في الاتجاه الصحيح ويدعم كل الاهداف التي نسعى لتحقيقها.

• وزيراً التخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية يتابعان الموقف التنفيذي للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وبحضور الدكتور محمود محيي الدين، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ^٧.

- عقدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية اجتماعاً تنسيقياً لمتابعة الموقف التنفيذي للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وذلك بحضور الدكتور محمود محيي الدين، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، والسيد اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن تلك المبادرة الوطنية والتي سيتم الإعلان عن نتائجها في مؤتمر المناخ COP 27 الذي تستضيفه مصر في نوفمبر القادم بشرم الشيخ، ستستمر بعد انتهاء المؤتمر كأحد المبادرات الوطنية المهمة التي تأتي في إطار توطين أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل المناخي ودعم المشروعات الخضراء في مصر.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إن مصر من أوائل الدول العربية التي تطلق التقارير المحلية الطوعية والتي سيتم استعراضها بالأمم المتحدة في يوليو القادم، مشيرة إلى أن مصر كذلك واحدة من عشر دول على مستوى العالم التي تطلق ٣ تقارير وطنية طوعية حتى الآن، والتي تتم بشكل تشاركي ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتقييم دور الدولة وما توصلت إليه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أضافت أن التقارير المحلية الطوعية تبرز مدى اهتمام الدولة بالتنمية على مستوى المحافظات، مشيرة إلى مبادرة "حياة كريمة" كأكبر مشروع تنموي على مستوى العالم والذي يعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة بشكل فعلي على مستوى المحافظات.
- وأشارت إلى إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية معايير الاستدامة البيئية والتي يتم الالتزام بها في تقديم الخطة الاستثمارية، لافتة إلى تحقيق الدولة نسبة ٣٠% من المشروعات الخضراء بالخطة الاستثمارية خلال العام الماضي، ومن المستهدف الوصول بتلك النسبة إلى ٤٠% في خطة ٢٢/٢٣، و٥٠% خلال ٢٤/٢٥.
- وفيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن الإحصائيات اليومية لمشاركة المشروعات بالمبادرة تعكس مدى اهتمام المحافظات والمواطنين بتلك المبادرة، كما استعرضت المراحل التحضيرية للمبادرة وأهميتها وفئاتها والخطوات القادمة لها، مشيرة إلى أنه سيتم اختيار مبدئي لعدد ١٦٢ مشروع من كل المحافظات ليتم تصفيتهم في المرحلة النهائية إلى ١٨ مشروع بخلاف المشروعات الكبرى.

⁶ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1401&lang=ar>

⁷ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1410&lang=ar>

- وحول أهمية المبادرة؛ أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أنها تأتي في إطار استضافة مصر COP 27، وأنه تم الاتفاق مع الدكتور محمود محيي الدين على انتقال المبادرة من المستوى المحلي إلى المستوى الأفريقي والدولي، لتصبح نموذج للمبادرات في هذا المجال على المستوى الدولي.
- وأشار الدكتور / محمود محيي الدين إلى أن تلك المبادرة تعد غير مسبوقه على مستوى العالم في التحضير لقمم المناخ، موضحاً أن القمم السابقة لم تقم بحشد الاهتمام المجتمعي على المستوى المحلي ومستوى المحافظات أو الولايات أو الأقاليم في الدول التي سبقت مصر في الإعداد لقمم المناخ، متابعاً أن الأمر يعطي زخماً واستمراراً للعمل مستقبلاً في ظل الرعاية الكريمة من فخامة رئيس الجمهورية، والقرار المنظم للسيد رئيس مجلس الوزراء، والذي أشار إلى أن هذا الجهد سيكرر سنوياً وليس فقط لاستضافة COP27، في شكل تلك المبادرة والتي من شأنها رسم خريطة الاستثمار.
- وأضاف أن كل الجهد الذي يقوم به السادة المحافظين كل في موقعه وفريق العمل المرافق له يشكل فهم واعتبار لخريطة الاستثمار على مستوى المحافظة، مشيراً إلى قيام عدداً من المحافظات بتطوير مواقعها للأخذ في الاعتبار بالبعد الاستثماري.
- وأكد اللواء / هشام آمنة وزير التنمية المحلية، على اهتمام الدولة المصرية بتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى جميع المحافظات، حيث وأشار إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الوزارة للمبادرة، موضحاً أن الهدف من المبادرة هو تعزيز التعامل الوطني مع البعد البيئي وتغييرات المناخ مع وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء والذكية، وربطها بجهات التمويل وجذب الاستثمارات اللازمة لها.
- وأشاد اللواء / هشام آمنة، بجهود المحافظات في المتابعة اليومية والمستمرة لأعمال اللجنة، وتشجيع القطاع الخاص والشركات والمجتمع المدني لاسيما الشباب والمرأة على التقدم للمسابقة، وعقد اجتماعات دورية لتذليل العقبات، لافتاً إلى أن إجمالي عدد المشروعات المتقدمة للمبادرة من جميع المحافظات حتي اليوم وصل إلى حوالي ٥ آلاف مشروع، في مختلف الفئات ومنها المشروعات المحلية الصغيرة، والمشروعات غير الهادفة للربح، والمشروعات التنموية المتعلقة بالمرأة وتغيير المناخ والاستدامة و المشروعات الكبيرة، والمشروعات المتوسطة، ومشروعات الشركات الناشئة.
- وثمن وزير التنمية المحلية جهود وزيرة التخطيط والدكتور محمود محي الدين منذ بدء إطلاق المبادرة التي يرعاها السيد رئيس الجمهورية، بالتعاون مع الوزارات أعضاء اللجنة التنظيمية؛ مشيراً إلى أن وزارة التخطيط بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية والمحافظات قامت بتنظيم برامج تدريبية للتعريف بأهمية المشروعات الخضراء الذكية ومعايير اختيارها والترويج للمبادرة عبر الصفحات الرسمية والمواقع الإلكترونية للمحافظات. وأشار اللواء هشام آمنة إلى إن الوزارة لا تألو جهداً في الربط بين اللجنة التنظيمية على المستوى المركزي واللجان التنفيذية على المستوى المحلي، وتقديم الدعم الفني للجان التقييم في المحافظات وحشد الجهود لتحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني للتقدم بالمشروعات التي تتوافق مع المعايير البيئية والتكنولوجية ذات جدوى اقتصادية واجتماعية واستدامة بيئية تلبي احتياجات المواطنين على المستوى المحلي.

● السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مصر تستعد لإطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية^٨.

- أكد السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء الدكتور، اهتمام مصر البالغ بإطلاق استراتيجية الملكية الفكرية، موضحاً أنه تم الانتهاء بالفعل من مرحلة إعداد الاستراتيجية، في احتفالية كبرى تقام بهذه المناسبة، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي.
- وأشار السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، إلى أن يأتي إعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي في هذا الشأن، وترتبط أهدافها ومحاورها مع كل من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية، وكذا "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وكذا برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي تتبناه الحكومة، وذلك بما يضمن تحقيق التناغم والتكامل بين سياسات وأهداف الدولة في جميع المجالات.

● السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، تيسيرات من الدولة لزيادة حجم السياحة الوافدة^٩.

- وأكد السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء إلى استمرار جهود الدولة في دعم قطاع السياحة، وتقديم المزيد من التيسيرات التي من شأنها تحقيق المعدلات المرجوة وزيادة حجم السياحة الوافدة لمختلف المقاصد السياحية بمصر، من مختلف الأسواق المستهدفة.
- وأشار الدكتور / أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، إلى محاور العمل لإعداد إستراتيجية وطنية طويلة المدى للسياحة المصرية حتى عام ٢٠٢٨، مشيراً إلى أننا نستهدف زيادة أعداد السياحة الوافدة، وذلك من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار في القطاع السياحي، عبر زيادة المنشآت الفندقية، وإتاحة المزيد من الأنشطة

⁸ <https://www.alborsaanews.com/2022/09/14/1577059>

⁹ <https://www.alborsaanews.com/2022/09/14/1576769>

والخدمات الترفيهية بجودة عالية، بما يسهم في جذب المزيد من السائحين، لمختلف المقاصد السياحية، هذا إلى جانب مضاعفة حجم طاقة الطيران، بهدف نقل السائحين من مختلف الاسواق المستهدفة.

- وأشار إلى أن هناك العديد من الاحداث والفعاليات المقرر عقدها قريباً، والتي من شأنها أن تسهم في زيادة معدلات حركة السياحة الوافدة، موضحاً أن على رأس تلك الأحداث، مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP27"، وكذا افتتاح المتحف المصري الكبير، هذا فضلاً عن غير ذلك من الفعاليات والأحداث.
- وأشار أيضاً إلى ما تتمتع به من مصر من تنوع في المنتج السياحي، والذي من شأنه زيادة حركة السياحة الوافدة، مشيراً إلى عدد من الإجراءات المقترحة، لجذب شرائح جديدة من السائحين، وما يتم من تنسيق وتعاون بين مختلف الجهات المعنية لتقديم المزيد من التيسيرات فيما يتعلق بتأشيرات الدخول، إلى جانب إتاحة العديد من البرامج والأنشطة الترويجية، التي تسهم في تحقيق المزيد من الأهداف المرجوة من هذا القطاع.
- وأوضح أن الدراسات التي تم إجراؤها بالتعاون مع عدد من المتخصصين الدوليين حول الشرائح السياحية ذات الأولوية للسوق المصرية، حيث أشارت الدراسات إلى أنه تم اختيار خمسة شرائح تمثل في مجموعها حوالي ٥٦% من نسبة المسافرين حول العالم في الأسواق التي تم إجراء الدراسة عليها، واعتبارها شرائح مستهدفة خلال الفترة المقبلة من ثلاث إلى خمس سنوات، هذا إلى جانب تحديد احتياجات السائحين المختلفة في كل سوق والقيم التي يبحثون عنها لتصميم الأنشطة الدعائية المناسبة لهم.

● الحكومة تؤسس شركة "جلوبال بلو مصر" لتنفيذ منظومة رد ضريبة القيمة المضافة لمغادري البلاد من الزائرين الأجانب¹⁰.

- وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على مقترح وزارة المالية، القيام بتأسيس شركة مساهمة مصرية، باسم شركة جلوبال بلو مصر، بمشاركة شركتي "جلوبال بلو العامة المحدودة"، و"جلوبال بلو هولندا الخاصة المحدودة"؛ لتنفيذ منظومة رد ضريبة القيمة المضافة لمغادري البلاد من الزائرين الأجانب لمصر.
- يأتي ذلك تنفيذاً لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢، وذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية التحول الرقمي للدولة المصرية، وجهود تعزيز السياحة والتسوق الخارجي.

● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٣٦% ارتفاعاً بقيمة الصادرات المصرية خلال النصف الأول من ٢٠٢٢¹¹.

- كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع قيمة الصادرات المصرية لمختلف دول العالم خلال النصف الأول من العام الجاري لتسجل ٢٧,٤ مليار دولار مقابل ٢٠,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بزيادة بلغت ٧,٣ مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها ٣٦%.
- وأشار الجهاز إلى أن قد جاءت تركيا على رأس قائمة أعلى عشر دول استيراداً من مصر خلال النصف الأول من العام الجاري؛ حيث سجلت قيمة صادرات مصر لها ٢,٢ مليار دولار، يليها إيطاليا ١,٩ مليار دولار، ثم أسبانيا ١,٧ مليار دولار، ثم الهند ١,٤ مليار دولار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ١,٣ مليار دولار، ثم الصين ١,٣ مليار دولار، ثم السعودية ١,٢ مليار دولار، ثم فرنسا ١,١ مليار دولار، ثم الإمارات ٩٥٥,٢ مليون دولار، وأخيراً اليونان ٩١١,٨ مليون دولار، واستحوذت هذه الدول على ٥٠,٩% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لمختلف دول العالم.
- وتصدرت منتجات البترول قائمة أهم عشر سلع صدرتها مصر لمختلف دول العالم خلال النصف الأول من العام الجاري؛ حيث بلغت قيمة صادرات مصر منها ٨ مليارات دولار، وجاء في المرتبة الثانية البترول الخام ١,٩ مليار دولار، ثم أسمدة ١,٦ مليار دولار، ثم ملابس جاهزة ١,٣ مليار دولار، ثم فواكه طازجة ١,١ مليار دولار، ثم لدائن بأشكالها الأولية مليار دولار، ثم عجائن ومحضرات غذائية متنوعة ٤٥٨,٥ مليون دولار، ثم بطاطس ٣٥٣,١ مليون دولار، ثم منتجات مسطحة بالدرفلة من حديد أو صلب ٢٣٣,١ مليون دولار، وأخيراً سجاد وكليم ٢٣٠ مليون دولار، وتمثل هذه السلع ٥٩% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لمختلف دول العالم.

¹⁰ <https://www.benokinvest.com/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D8%B3%D8%B3-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AC%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%84%D9%88-%D9%85%D8%B5%D8%B1/>

¹¹ <https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استنجاهه تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٢:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الرغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

الأستاذة / ميرفت صابرين، مساعد وزيرة التضامن، الحكومة تركز على معالجة الأسباب الجذرية للفقر ودعم برامج الحماية^{١٢}.

- أشارت الأستاذة / ميرفت صابرين، مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي للحماية وشبكات الأمان الاجتماعي، إلى أن الحكومة تركز على معالجة الأسباب الجذرية للفقر، ودفع عجلة التنمية المستدامة، وتبنى سياسات وبرامج تقوم على مبدأ الشمول وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتسريع وتيرة التحوّل الرقمي، ودعم برامج الحماية الاجتماعية المرنة والتمكين الاقتصادي للفئات الأولى بالرعاية، حيث تتعاون وزارتا التضامن الاجتماعي، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتوفير مشروعات صغيرة ومتناهي الصغر لـ ٣٠ ألف شخص من العمالة غير المنتظمة بتكلفة إجمالية ٥٧٠ مليون جنيه، وتمكنت وزارة التضامن الاجتماعي من تمويل ٣٦٠ ألف مشروع بتكلفة ٢,٨ مليار جنيه؛ لمساعدة الأسر الفقيرة على الخروج من دائرة الفقر.
- وأشارت أيضاً إنّ النظرة الاستراتيجية الجديدة للقيادة السياسية التي تنفذها الحكومة ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي تؤمن بضرورة تغيير فلسفة شبكات الحماية الاجتماعية في مصر بشكل جذري، وهو ما لقي تأييداً ودعماً من القيادة السياسية.
- وأوضحت أن هذه الفلسفة ترى أن أفضل الطرق لدعم الفقراء والأسر الأولى بالرعاية لا يكون فقط عبر تقديم إعانات ومساعدات مالية، بل الأهم تمكينهم اقتصادياً ليصبحوا قوة إنتاج وعمل وليس عبئاً مالياً واجتماعياً على المجتمع.
- وأضافت أنه يتم التعاون لتنفيذ تلك الاستراتيجية الجديدة مع العديد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والمنظمات الدولية.
- وأشارت إلى أن الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية، خلال السنوات الماضية، ركزت على معالجة

¹² [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹³ <https://alboraanews.com/2022/09/15/1577201>

الأسباب الجذرية للفقر ودفع عجلة التنمية المستدامة وتبنى سياسات وبرامج تقوم على مبدأ الشمول، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتسريع وتيرة التحوّل الرقمي ودعم برامج الحماية الاجتماعية المرنة والتمكين الاقتصادي للفئات الأولى بالرعاية.

- وأوضحت أن أبرز تلك السياسات والبرامج التي أسهمت في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وشمولها وحوكمتها ومراجعتها، تتمثل في برنامج تكافل وكرامة للأسر الفقيرة والذي يعد حجر الأساس في شبكة الحماية الاجتماعية، إذ يضم ثاني أكبر كتلة بشرية تدعمها الدولة بعد نظام البطاقات التموينية، ويضم «تكافل وكرامة» نحو ٤,١ مليون أسرة بإجمالي ١٧ مليون مواطن، كما ارتفعت الموازنة المخصصة للبرنامج من ٦,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ١٩,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١-٢٠٢٢.
- أضافت أنه عقب التوجيهات الرئاسية بضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة ثم ٥٠٠ ألف أسرة بحلول شهر سبتمبر ٢٠٢٢ للبرنامج ارتفعت الموازنة إلى ٢٥ مليار جنيه سنوياً، وزادت الأعداد لنحو ٢٠ مليون مواطن، وهو ما يعني أن هذا البرنامج وحده يقدم إعانات مالية لأكثر من ٧٠% من العدد المقدر للفقراء بمصر.
- وأوضحت الأستاذة / ميرفت صابرين، أن نسبة الإناث المسجلة بأسمائهن بطاقات تكافل وكرامة تقدر بنحو ٧٥%، مقابل ٢٥% للذكور، كما يبلغ عدد الأطفال (الفئة العمرية تحت ١٨ سنة) المستفيدين من البرنامج ٥,٤ مليون طفل بنسبة ٤٢% من إجمالي أفراد الأسر.
- وفيما يتعلق ببرنامج تكافؤ الفرص التعليمية، وجّه رئيس الجمهورية بضرورة تقديم جميع سبل الدعم للطلاب الدارسين في جميع المراحل التعليمية بدءاً من سن الحضانه وحتى التخرج في الجامعة من أبناء الأسر الأولى بالرعاية المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، كما وجّه الرئيس بتخصيص ٥٠٠ مليون جنيه لدعم الطلاب غير القادرين، ومن ذوي الإعاقة، وطلاب التدريب الفني والمهني.
- وأشارت إلى إعفاء ٤,٥ مليون طالب في مختلف المراحل التعليمية من دفع المصروفات الدراسية، مع تحمل تكلفة التعليم المدرسي لأكثر من نصف مليون من الطلاب غير القادرين وغير الحاصلين على الدعم النقدي بإجمالي ٥ ملايين طالب مدرسي
- . وأوضحت أنه تم إنشاء ٣٠ وحدة تضامن اجتماعي داخل الجامعات الحكومية والخاصة وجامعة الأزهر، لدمج الطلاب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وإتاحة خدمات الوزارة، وبنك ناصر الاجتماعي لطلاب الجامعات وهيئة التدريس، ولتوعية الطلاب حول أهم القضايا المجتمعية وتحفيزهم للمشاركة في جهود التطوع المختلفة.
- وأضافت أن قد أسهمت وحدات التضامن الاجتماعي بالجامعات، في دفع المصروفات لأكثر من ٥٤ ألف من الطلاب غير القادرين وتوفير الأجهزة التعويضية لإجمالي ٣٤٢٠ من الطلاب ذوي الإعاقة، وتقديم منح تعليمية لإجمالي ٧١٠ طالب من خلال حاضنات للفائقين ودعمهم بحافز مادي شهري قدره ١٠٠٠ جنيه، أيضاً تمت تعيين ١٢ ألف متطوع لدعم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنمية بشكل عام، وقامت وحدات التضامن بدعم مشروعات ريادة الأعمال داخل المجتمع الجامعي من خلال إتاحة إقراض متناهي الصغر من بنك ناصر الاجتماعي، وتنظيم معارض الأسر المنتجة والطلاب المنتجين داخل الحرم الجامعي وخارجه.
- وأشارت إلى أن فيما يخص تكافؤ الفرص الصحية، أوضحت إن البرنامج حقق نتائج مبشرة؛ حيث وصل عدد المستفيدين من برنامج الألف يوم الأولى في حياة الأطفال إلى ٤١ ألفاً من الأمهات الحوامل والمرضعات من الطبقات الأولى بالرعاية بتكلفة ٥٧ مليون جنيه سنوياً.
- وأضافت أن يشترط البرنامج أن يكون لدى الأسرة طفلان بحد أقصى، بالإضافة إلى المتابعة الصحية للأطفال تحت سن ٦ سنوات، والانتهاج من إجراءات التطعيمات للأطفال، والرعاية الصحية الإنجابية للأمهات، ويتم صرف نقاط إضافية على السلة الغذائية التموينية بقيمة ١٢٠ جنيهاً شهرياً إذا التزمت تلك الأسر بشروط البرنامج.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

\$

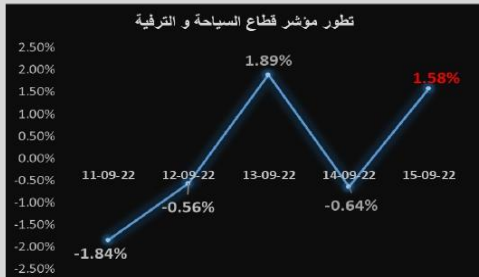


تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

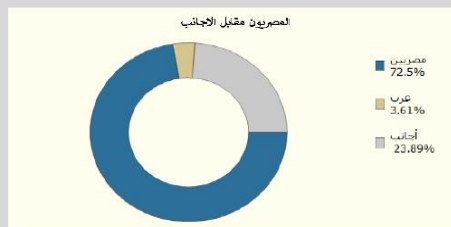
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -1.13% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 15 سبتمبر 2022، مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.89% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -0.17% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.61% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -0.86% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.82% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -1.58% مقارنةً بانخفاض بنسبة 1.84% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يشير إلى تقدم مصر ١٩ مركزاً في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وصولاً للمركز ٩٧ من بين ١٩١ دولة:

